الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2010/SR.3

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
19 November 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الثالثة

نيويورك، ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرؤساء: الأمير الحسن (نائب الرئيس) . . . . . (الأردن)

و: السيدة مايندي – سيبيا (نائبة الرئيس) . . . . . (جنوب أفريقيا)

ثم: السيد كوسا (نائب الرئيس) . . . . . (هنغاريا)

ثم: السيدة مايندي – سيبيا (نائبة الرئيس) . . . . . (جنوب أفريقيا)

المحتويات

مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية

(ب) اجتماع المائدة المستديرة ٢: الإدماج والحق في التعليم

(أ) اجتماع المائدة المستديرة ١: الإدماج والحياة في المجتمع المحلي

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب واحدة

10-50330X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد هيلير (المكسيك) تولى الرئاسة الأمير الحسين (الأردن) والسيدة مايندي – سيبيا (جنوب أفريقيا) نائبا الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية

(ب) اجتماع المائدة المستديرة: الإدماج والحق في التعليم

١ – **الأمير الحسين** (الأردن)، الرئيس: قال إن الحق في التعليم قد عززته المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تضمن أن يكون الأطفال المصابون بجميع أنواع الإعاقات ضمن من يشاركون في الأنشطة الاجتماعية والأكاديمية. وأضاف قائلاً إن الحصول على التعليم يعني وجود مدارس يمكن الدخول إليها ومدرسين يكيفون أنفسهم مع الظروف وطلاب متفهمين وإدارة ومجتمع يقدمان الدعم. وأشار إلى أن تنفيذ المادة ٢٤ سيكون أمراً صعباً ولكنه سيحقق نتيجة إيجابية بالنسبة لكل جماعة ومجتمع. وذكر أن ألبرت أينشتاين، الذي قال الكثيرون أنه كان يعاني من تعسُّر القراءة، قد قال إنه لن يكون من الممكن التغلُّب على أوجه القصور إلاّ بعد قبولها.

٢ – وتحدث كممثل للأردن وقال إن المجلس الأعلى لشؤون ذوي الإعاقة في بلده قد وضع مؤخراً معايير لاعتماد البرامج التعليمية بحيث يكون من الممكن للأطفال ذوي الإعاقة، بما يشمل من يعيشون في مناطق حضرية وريفية فقيرة، أن يمارسوا حقهم في الحصول على تعليم مرتفع النوعية. واختتم حديثه قائلاً إن المجلس يعمل مع وزير التعليم لضمان حصول جميع الأطفال ذوي الإعاقة، بما يشمل المعوقين فكرياً، على التعليم ولتعميم هذه الخدمات التخصصية.

٣ – **السيدة مايندي – سيبيا** (جنوب أفريقيا)، الرئيسة: قالت إن الغرض من اجتماع المائدة المستديرة هو تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في تنفيذ المادة ٢٤ والنظر في أوجه النجاح ومعالجة التحديات. وقالت، كممثلة لجنوب أفريقيا، إن حكومتها ملتزمة بتقديم التعليم الشامل بحيث يكون في مقدور الأطفال ذوي الإعاقة أن يتمتعوا بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم على أساس المساواة. وأضافت قائلة إن حق الأطفال ذوي الإعاقة في التعبير عن آرائهم بالنسبة لجميع القرارات التي تؤثر عليهم معترف به في التشريع والسياسة المتعلقين بالتعليم في جنوب أفريقيا. وقالت إن القواعد الوطنية الجديدة المتعلقة بالبنية الأساسية التعليمية تدعو إلى تنفيذ تصميم عالمي في إنشاء المدارس وتقديم المعلومات وفي تكنولوجيا الاتصالات، وإلى اتخاذ تدابير أخرى تهدف إلى إزالة العقبات التي تعترض حصول الطلاب ذوي الإعاقة على التعليم.

٤ – وواصلت حديثها قائلة إنه يجري تنفيذ سياسة تعليمية شاملة في ثلاث مراحل على مدى فترة ٢٠ عاماً. وقد استهدفت المرحلة الأولى ٣٠ حياً من أفقر الأحياء في البلد؛ وجرى تحويل مدرسة واحدة في كل حيّ إلى مدرسة تقدِّم الخدمات بالكامل كي تكون نموذجاً للشمولية، كما تم تحويل ٣٤ مدرسة خاصة في هذه الأحياء إلى مراكز للموارد. وقد جرى تدريب أفرقة للدعم كي تقدِّم خدمات متكاملة لكل حيّ بما يؤدي إلى زيادة الموارد الموجودة إلى أكبر حدّ ممكن من خلال التعاون فيما بين القطاعات. وأشارت إلى أنه قد جرى تنفيذ حملات إعلامية وحملات لزيادة الوعي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، كما وزِّعت على المدارس أقراص فيديو رقمية تظهر أشخاصاً معوقين بطريقة تتماشى مع الاتفاقية. واختتمت حديثها قائلة إنه توجد نُظم للرصد والتقييم، كما أنه يجري

تطوير وسائل إصلاح أخرى من أجل تحسين إمكانية الحصول على التعليم.

٥ - **السيدة سيسترناس رايس** (نائبة رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): تحدثت نقلاً عن نص مكتوب بطريقة ''بريل'' للقراءة التي يستخدمها المكفوفون وقالت إن المادة ٢٤ من الاتفاقية قد وسَّعت نطاق حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم وهو ما له، بالتالي، أثر على اتخاذ إجراءات ملائمة لضمان ممارسة ذلك الحق. وأضافت قائلة إن الاتفاقية تستند إلى مفهوم شمولي للحق في التعليم كما حددته الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان التي صدرت في القرن العشرين بما يشمل الصكوك المتعلقة بالحقوق المدنية والثقافية وحقوق الأطفال والنساء والمهاجرين والسكان المحليين. وأشارت إلى أن هذه الصكوك قد جعلت مفهوم الحق في التعليم يتجاوز مجرد الدخول إلى غرفة الدراسة ليشمل مسائل مثل التطور الشخصي والروح الجماعية وحفظ البيئة، وكذلك الفرص المتساوية وعدم التمييز. وأضافت قائلة إن الاتفاقية تستند أيضاً إلى المفاهيم الراسخة للتعليم العام المجاني والمساواة بين الجنسين وتنوع المدرسين وحُرية التعبير لدى الطلاب والحق في الحصول على المعلومات.

٦ - واستطردت قائلة إن الاتفاقية تستند إلى هذا المفهوم الواسع النطاق للحق في التعليم كي تتضمن عنصرين آخرين مترابطين هما الإدماج والنوعية. وتماشياً مع بيان وإطار عمل سالامانكا المتعلقين بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة فإن مفهوم الإدماج يمثل التنوع في تقديم التعليم للجميع وهو مبدأ تكمن فيه جوانب النوعية. ونوعية التعليم تنطوي على مجموعة من الإجراءات التعليمية التي يمكن مواءمتها كي تكون ملائمة لظروف كل طالب. ومبدأ النوعية يشمل المؤشرات المتعددة للتعليم التي جرى إعادة التأكيد عليها في الاتفاقية. والإدماج في التعليم لا يمكن أن يتحقق بدون النوعية، والعكس صحيح. وعلى هذا فليس من الممكن ضمان التمتع بالحق في التعليم بمجرد إتاحة الفرصة أمام الأطفال ذوي الإعاقة لدخول المؤسسات التعليمية.

٧ - وذكرت أنه توجد علاقة تناسبية معقدة للغاية بين الإدماج والنوعية. وأضافت قائلة إن المادة ٢٤ قد عبَّرت بوضوح عن هذه العلاقة بالدعوة إلى استيعاب الاحتياجات الفردية بما يشمل المقررات الدراسية الموائمة وتدابير الدعم الفردية المرتبطة بالمادتين ١٢ و٣؛ وإقرار مشاركة الطلاب في عملية التعلم؛ وتسهيل طريقة ''بريل'' وأساليب الاتصال البديلة الأخرى؛ وتشجيع الهوية اللغوية لمجتمع الصم؛ وتقديم التدريب المستمر للمعلمين وتعيين معلمين معوَّقين؛ وتسهيل تقديم النُصح للنظراء؛ وتقديم الدعم للوصول إلى التعليم إلى أقصى حد ممكن، بما يشمل النقل والاتصالات. وأشارت إلى أن هذه التدابير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمادة ٨ من الاتفاقية، وهي المادة التي تدعو إلى اتخاذ تدابير لزيادة التوعية بقدرات وإسهامات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨ - وواصلت حديثها قائلة إن التعليم الشامل ذا النوعية العالية يتطلب المشاركة من جانب جميع طوائف المجتمع، كما ينبغي إحترام هذين المبدأين بغض النظر عن مستويات التمويل أو عن ما إذا كانت المؤسسات هي مؤسسات عامة أو خاصة. وبالمثل فإن المركز المستقل لجامعات معيَّنة لا يجعل معايير الإدماج والنوعية غير منطبقة على هذه الجامعات. وأشارت إلى أنه يجب أن تكون مسارات المستقبل الوظيفي، الملائمة لمواهب ومهارات الطلاب ذوي الإعاقة، مفتوحة أمامهم. وقالت في نهاية حديثها إنه يجب أن تُبذل جهود لمواءمة السياسة العامة وتوفير التمويل من أجل جعل المعايير الشاملة حقيقة ملموسة في نُظم التعليم وفي المجتمعات بصفة عامة.

٩ - **السيدة إنغليش** (البنك الدولي): تحدثت بصفتها نائبة رئيس ''منظمة التعليم في مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع'' وقالت إن المنظمة هي شراكة عالمية مكوَّنة من حكومات ووكالات متعددة الأطراف ووكالات مانحة ومجتمع مدني وهدفها إتاحة الفرصة أمام جميع الأطفال للحصول على التعليم في المدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥. وأضافت قائلة إن الآلية الرئيسية للمبادرة هي اعتماد مقترحات القطاع التعليمي التي تضعها البلدان المنخفضة الدخل. وقد قدَّمت المنظمة منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٢ بليوني دولار إلى مشاريع في ٤٢ بلداً. وفي حين أنه قد تحققت مكاسب كبيرة في منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بما يشمل حدوث تحسن كبير في مجالات المساواة بين الجنسين في التعليم والالتحاق بالمدارس الابتدائية وتقديم التمويل لتعيين معلمين، لا تزال نوعية التعليم منخفضة كما تبينه مؤشرات مثل تقييمات القراءة.

١٠ - واستطردت قائلة إنه في البلدان المنخفضة الدخل تتراوح نسبة الأطفال ذوي الإعاقة بين ١٠ في المائة و ١٢ في المائة، كما أن ثلث الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يعانون من الإعاقة. وأشارت إلى أن البلدان التي توجد فيها أكبر أعداد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس - بما يشمل إثيوبيا واليمن وموزامبيق ونيجيريا وبنغلاديش - تتلقى بالفعل موارد من المنظمة أو أنه يحق لها تلقي تلك الموارد. وقد ذكرت جميع البلدان المشاركة في المنظمة أن هناك حاجة للتعليم الشامل في خطط قطاع التعليم فيها، كما أن حوالي نصف هذه البلدان قدمت استراتيجية لتعميم الإدماج. غير أن البلدان المنخفضة الدخل تواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ استراتيجيات شاملة، وهي صعوبات من بينها أنه لا توجد على المستوى المحلي والمستويين الإقليمي والوطني قواعد بيانات يمكن استخدامها لتحديد من لم يلتحقوا بالمدارس والسبب في عدم التحاقهم بها. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في ضعف القدرة على التقييم والفرز لأن الإجراءات الحكومية تتسم بعدم المرونة وبسبب نقص التنسيق. وهناك أيضاً حاجة إلى المزيد من التعاون بين وزارات التعليم والشؤون الاجتماعية والصحة، والحكومات المحلية، والمجتمع المدني، من أجل معالجة هذه المشكلة.

١١ - وواصلت حديثها قائلة إن الخطوة الأولى لتنفيذ استراتيجيات شاملة تتمثل في إعداد بيانات أساسية عن مدى التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بنظام التعليم وعن الأطفال ذوي الإعاقة غير الملتحقين بالمدارس. ومن هذه الناحية تعمل المنظمة مع حكومة كمبوديا ووكالات الأمم المتحدة في ذلك البلد من أجل وضع نظام شامل لحصر المدارس ولوضع بيانات أساسية ونظام لفحص البيانات من أجل مساعدة المدارس في تحديد المجالات التي توجد مشكلات بالنسبة لها. وبالإضافة إلى هذا فإن الحكومة تعمل على مواءمة استراتيجياتها الحالية من أجل تشجيع الإدماج بما يشمل الإحالة إلى مراكز الخدمات المتخصصة وتحسين إدارة البيانات على مستوى الحي وتوسيع نطاق برامج المِنح المقدَّمة إلى أطفال الأسر المنخفضة الدخل والأقليات العرقية كي تشمل الأطفال ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن الدراسات التي أُجريت في كينيا وإثيوبيا وكمبوديا قد بيَّنت أنه في حين أن القدرة على استيعاب الأطفال المصابين بإعاقة في السمع والبصر قد تطوَّرت في كثير من الأحيان فإنه لا توجد نُظم من أجل الأطفال الذين يعانون من إعاقات متعددة ومن مرض التوحد ومن مشكلات تتعلق بالتواصل مع الآخرين. وذكرت أن ضعف نُظم الفرز والتقييم لها دور هام في هذا النقص العام.

١٢ - وقالت إن الخطوات التالية بالنسبة للمنظمة تشمل استخدام برامج التمويل لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على مواءمة خططها المتعلقة بقطاع التعليم من أجل الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين حالياً بالمدارس وذلك باستخدام

الأدوات التي وُضعت في كمبوديا وفي بلدان أخرى. وقد حققت بلدان عديدة معدل قيد بالمدارس الابتدائية نسبته ٨٥ في المائة، كما أن نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والتي تتراوح بين ١٠ في المائة و١٥ في المائة تمثل الأطفال الذين يعانون من إعاقات تعليمية. والتحاق أولئك الأطفال بالمدارس يتطلب اتباع أساليب أكثر تعقيداً وتعاوناً فيما بين الوكالات المختلفة وليس مجرد إجراءات تنفذها وزارة التعليم وحدها. وعلى سبيل المثال فإن مشاريع البنك الدولي في الأردن وتونس قدَّمت تمويلاً كي تتمكن الجامعات ومراكز البحوث من تطوير التدريب والمناهج الدراسية والتصميم المؤسسي بما يجعل من الممكن تحقيق التعليم الشامل. وهناك حاجة إلى مشاركة من جانب جميع مستويات التعليم، بما يتجاوز المستوى الابتدائي والمستوى الثانوي، وقطاعات المجتمع الأخرى. وخلال العام الماضي أدرجت المنظمة استراتيجيات تركز على نتائج التعلم وبيانات عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وذلك كمؤشرات في إطار النتائج المطلوب من البلدان المشارِكة. واختتمت حديثها قائلة إنه لذلك فإن المنظمة سوف تقدِّم المساعدة التقنية لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على تعبئة الموارد من أجل تعديل خطط القطاع التعليمي فيها وتنفيذ استراتيجيات تصميم ملائمة.

١٣ - **السيد جوكينن** (رئيس الاتحاد العالمي للصم): تقدَّم للحديث من خلال مترجم شفوي، وقال إن موضوع المناقشة له أهمية بالغة بالنسبة لمجتمع الصم العالمي. وبتوضيح الحق في الحصول على التعليم بلغة الإشارة وفي الوصول إلى تفسير مهني للغة الإشارة تؤكد الاتفاقية أنه بدون توفر القدرة على ممارسة الأشخاص الصم لحقوقهم اللغوية والثقافية يكون تمتع هؤلاء الأشخاص بحقوقهم الإنسانية محدوداً. وبدون الحصول على التعليم بلغة الإشارة من الممكن أن يُستبعد بسهولة الأطفال الصم من جميع مجالات الحياة.

١٤ - ولغة الإشارة هي اللغة التي يمكن للأطفال الصم أن يتعلموها بسهولة أكبر لأنه من الممكن تعلمها من خلال الملاحظة البصرية وحدها. والأطفال الصم يحتاجون ليس فقط إلى أن يتعلم آباؤهم وأمهاتهم لغة الإشارة كي يتمكنوا من الوصول إلى التنمية الفكرية والعاطفية والاجتماعية الذي تتيحه معرفة اللغة ولكنهم بحاجة أيضاً إلى صحبة الأطفال الصم الآخرين في مرحلة ما قبل دخول المدرسة وفي الأنشطة اليومية الأخرى. وفي ظل هذه الخلفية يمكن لأي طفل أصم أن يبدأ دراسته بنفس المهارات المتطورة والتوقعات للأطفال المتمتعين بحاسة السمع.

١٥ - غير أن تقريراً أعدَّه في عام ٢٠٠٩ الاتحاد العالمي للصم قد بيَّن أن عدد الأشخاص الصم الذين يستفيدون من هذه الفرص ضئيل. وفي الواقع، تبلغ نسبة الأطفال والبالغين الصم في البلدان النامية الذين لم يلتحقوا بالمدارس أبداً ويُعتبرون أميين في الواقع ٩٠ في المائة من الأطفال والبالغين الصم في العالم. ولا تزال بعض البلدان تحرم الأشخاص الصم من الحصول على التعليم والخدمات الحكومية والمساواة في المواطنة، والسبب الوحيد لذلك هو أنهم معوقون، كما أن غالبية الأشخاص الصم يُستبعدون من قطاعات هامة في المجتمع بسبب عدم معرفة لغات الإشارة وعدم حصولهم على التعليم بلغتين ومحدودية توفر خدمات الترجمة الشفوية.

١٦ - والتعليم الثنائي اللغة يستخدم لغة الإشارة لتوجيه جميع الأطفال الصم في جميع الموضوعات مع التأكيد في الوقت نفسه على القراءة والكتابة بلغة المجتمع الذي يعيشون فيه. والتعليم الثنائي اللغة يحتاج إلى معلمين مؤهلين وإلى أشخاص صم بالغين يقومون بدور نموذجي لتقديم هوية لغوية وثقافية. واتباع نهج ثنائي اللغة يتيح للأطفال الصم أساساً قوياً للاتصال المستقل ويزيد تنميتهم الأكاديمية والاجتماعية إلى أقصى حد، كما أنه يسهم في إدماجهم في المجتمع في مراحل لاحقة من حياتهم، مثل إدماجهم في التعليم

الجامعي وفي سوق اليد العاملة. ومن بين البلدان البالغ عددها ٩٣ بلداً التي أجابت على أسئلة الاستقصاء العالمي الذي أجراه الاتحاد العالمي للصم ذكرت بلدان عددها ٢٣ بلداً أنها تتبع نهجاً ثنائي اللغة. غير أن العديد من مدارس الصم التقليدية لم تكن في الواقع ثنائية اللغة وثنائية الثقافة، كما أن غالبية نُظم تعليم الصم أو التعليم العام لا تحقق المعايير العالية التي حددتها الاتفاقية لتعليم الأطفال الصم.

١٧ - والنهج الثنائي اللغة يتطلب استخدام لغة الإشارة كلغة أولى للتوجيه مع استخدام اللغة التي يتحدث بها المجتمع كلغة كتابة. وبالإضافة إلى هذا فإن نهج ثنائية اللغة ينطوي على تعليم لغة إشارة باعتبارها اللغة الطبيعية، كما أن لغة الإشارة كموضوع أكاديمي في المنهج الدراسي الوطني. وهذا يحتاج إلى معلمين مؤهلين يستخدمون لغة الإشارة المحلية ومواد تعليمية ثنائية اللغة وملائمة ثقافياً وإلى قاعدة لبحوث أكاديمية راسخة بلغة الإشارة وللتعليم باللغة الأولى واللغة الثانية.

١٨ - ويمكن اتباع مبادئ التعليم الشامل في نظام التعليم العام باستخدام ''الإدماج المعكوس'' - أي دمج الأطفال الذين يتمتعون بحاسة السمع في نُظم تعليم الصم الثنائية اللغة باستخدام طريقة الانغماس في اللغة. وليس من الممكن أن تتيح تكنولوجيا المساعدة على السمع، بما يشمل إجراء عمليات لزرع قواقع، للأطفال الصم أن يستخدموا بشكل كامل لغة منطوقة؛ فهم بحاجة إلى لغة إشارة يمكن لهم أن يستخدموها بالكامل ولغة منطوقة في شكل مكتوب وأن يتعلموا الكلام حسب احتياجاتهم الفردية.

١٩ - والاتحاد العالمي للصم يوصى بسلسلة من التدابير التي تهدف إلى ضمان التعليم المرتفع النوعية للأطفال الصم، بما يشمل التعرُّف في وقت مبكر على الأطفال المصابين بالصمم، ثم توفير بيئة للغة الإشارة والتعليم بالإشارة، وذلك بشراكات بين الأسر والأشخاص البالغين الصم والمهنيين؛ وتحقيق المساواة في فرص الحصول على التعليم لطالبي التعلم الصم استناداً إلى مناهج دراسية تشمل الدراسة بلغة الإشارة المحلية واللغة المكتوبة المحلية؛ وتوفير الموارد من أجل تقديم برامج لغة الإشارة والدراسات الخاصة بالصم إلى الأطفال الصم والمعلمين والإداريين والأطباء والمعالجين؛ وتقديم الدعم لبرامج التدريب المتعلقة بالصم الذين يرغبون في أن يمارسوا مهنة التعليم؛ وتقديم مترجمين شفويين مؤهلين للغة الإشارة ونماذج تحتذى؛ والمشاركة بشكل كامل في العملية التعليمية من جانب طالبي التعلم الصم الذين يوضعون في ظروف تعليمية عامة. وإضافة إلى هذا فإن هناك حاجة إلى دعم البحوث من أجل وضع استراتيجيات ووسائل لتعليم لغات الإشارة المحلية وتطوير إجادة لغة الإشارة. وهناك حاجة أيضاً إلى إجراء بحوث بالنسبة لفوائد الحصول على تعليم باستخدام أساليب الاتصال المباشر بدلاً من الاتصال غير المباشر من خلال مترجم شفوي كطرف ثالث.

٢٠ - **السيد تشالكلين** (مقرر الأمم المتحدة الخاص للجنة التنمية الاجتماعية المعني بالإعاقة): قال إن استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من التعليم يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث نقص في الفرص الاقتصادية وإلى التبعية المالية. وأضاف قائلاً إن التأكيد المتزايد على عدم التمييز وعلى إتاحة فرص متساوية قد أدَّى إلى تحسين الإدماج في التعليم. وأشار إلى أن عدد الأطفال ذوي الإعاقة الذين يجري دمجهم في نُظم التعليم العام أصبح أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى. غير أنه على الرغم من وجود سياسات تعليمية شاملة ممتازة فإن تنفيذ تلك السياسات ليس منتظماً. وفي حين أن هذه السياسات تُطبَّق في غالبيتها برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد الموحَّدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة بما يحقق نتائج طيبة، جرى اعتماد برنامج العمل والقواعد قبل اعتماد الاتفاقية

وهو ما أدَّى إلى زيادة التأكيد على التنمية الكاملة للإمكانات البشرية والإحساس بالكرامة واحترام الذات. وذكر أنه لإعمال المادة ٢٤ من الاتفاقية هناك حاجة إلى أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات التعليمية الإجمالية لطالبي التعلم ذوي الإعاقة من سن الطفولة المبكرة إلى سن البلوغ. وفي حين أن بلداناً عديدة في أفريقيا قد خطت خطوات هامة في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع إدماج طالبي التعلم ذوي الإعاقة، فإن هذا التقدم قد تحقق بتكلفة عالية بالنسبة لنوعية التعليم.

٢١ - وواصل حديثه قائلاً إن جنوب أفريقيا تقدِّم مثالاً جيداً للتحديات الموجودة. فقد وضع البلد سياسات ممتازة سبقت اعتماد الاتفاقية بما يشمل إصدار تشريع يضع الأساس لنظام تعليمي غير تمييزي، وللتعليم الأساسي للبالغين، وللتدريب على العمل بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولنظام تعليمي شامل. غير أن التنفيذ الفعَّال لسياسة شاملة لا يزال غير موجود. فهناك العديد من المدارس العامة التي لا يزال الالتحاق بها متعذراً، كما أن المدارس الخاصة لا تتوفر لديها الموارد والمهارات اللازمة، وخاصة بالنسبة للغة ''بريل'' ولغة الإشارة. وذكر أن إدارة التعليم لا تتحمل المسؤولية بالنسبة لإلحاق وإدماج الأطفال ذوي الإعاقة على نحو ملائم في نظام مثقل أصلاً بالأعباء والاتجاهات السلبية. ومن بين العقبات التي تواجه توفير التعليم الأمثل للأطفال ذوي الإعاقة المواقف السلبية ونقص الموارد البشرية، مثل الأخصائيين النفسيين وأخصائي العلاج الطبيعي. وإضافة إلى هذا فإنه لا يوجد دعم مؤسسي أو تعليم أو تدريب لأولئك الأطفال بعد بلوغهم سن ١٨ عاماً؛ وهناك حاجة إلى وضع برامج دراسية لسد الثغرات مع مؤسسات وموظفي التعليم الثانوي. والسياسات التي وُضعت على المستوى الوطني هي سياسات غير واقعية على المستوى المحلي.

٢٢ - وواصل حديثه قائلاً إن هذا النوع من التنفيذ غير المتساوي قد أبرز العوائق الأساسية التي تعترض التعليم الشامل وهي: الافتقار إلى نموذج والاتجاهات السلبية وانخفاض مستوى الوعي؛ وعدم توفر موارد وإرادة سياسية؛ والحاجة إلى الاندماج في البيئات والمواد التعليمية؛ ونقص الدعم من جانب المعلمين؛ وانخفاض مستوى فهم الإطار القانوني والسياسات الموضوعة في بلدان عديدة.

٢٣ - **السيدة بيلايز نرفايز** (نائبة رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): تحدثت نقلاً عن نص مكتوب بطريقة ''بريل'' وقالت إن التعليم الشامل هو مفهوم جديد من حيث أنه يعتبر تنوع البشر والاختلافات بينهم قيمة إضافية لمجتمع التعليم. والتعليم الشامل يتضمن جميع المستويات مع انتقال المدارس والنُظم التعليمية والمجتمعات بكاملها ليس فقط نحو قبول الاختلافات بل أيضاً نحو جعل جميع الفرص والاستراتيجيات متاحة للطلاب على قدم المساواة، بما يشمل الجوانب المتعلقة بدخول المنشآت. وقد أصبحت نماذج التعليم الخاص والتعليم الشامل غير متماشية مع ظروف العصر وذلك بالنظر إلى أن النموذج الشامل يتناول التعليم من جوانبه التي تلبي الاحتياجات الفردية لجميع الطلاب.

٢٤ - والمبادئ العامة الواردة في المادة ٣ من الاتفاقية تلقي الضوء على نموذج التعليم الشامل. وعلى سبيل المثال فإن مبدأ احترام الذات والاستقلال الفردي يضع الأساس للطلاب ذوي الإعاقة للالتحاق بالمركز التعليمي الذي يختارونه ويفترض مسبقاً أن المراكز التعليمية سوف توفر مكان الإيواء المعقول المطلوب لتوفير ظروف تعليمية متساوية. ومبدأ عدم التمييز يتطلب أن تضع الدول الأطراف سياسات وأن تعيد النظر في التشريع المطبَّق كي تنفذ التعليم الشامل كما هو محدَّد في المادة ٢٤ من الاتفاقية. ومبدأ المشاركة والإدماج في المجتمع له علاقة بعملية إدماج طالبي

التعلم ذوي الإعاقة الطويلة الأجل في نُظم التعليم العام وتحويل مدارس التعليم الخاص إلى مراكز للدعم والموارد ضمن نُظم التعليم الشامل. ومبدأ احترام الاختلافات وقبول التنوع البشري ينطوي على تقديم التدريب المتخصص والملائم للعاملين في مجال التعليم؛ واعتماد لغة الإشارة وأساليب الاتصال البديلة الأخرى؛ وسياسات تعليمية تستخدم احترام التنوع كمؤشر للنوعية في المدارس وفي نظام التعليم الأوسع نطاقاً. ومبدأ المساواة في الفرص يتجاوز الأنشطة اليومية في الفصول الدراسية كي يشمل مسائل مثل مسألة الحصول على المِنح الدراسية ومسألة برامج التبادل بالنسبة لطالبي التعلم ذوي الإعاقة. وبالمثل فإن إمكانية دخول المنشآت تشير ليس فقط إلى أن يكون من الممكن الوصول إلى المؤسسات والمعلومات استناداً إلى مبادئ تصميم عالمية بل إنها تشير أيضاً إلى دمج تلك المبادئ في مواد تعليمية تشمل المواد التي يتم توفيرها من خلال تكنولوجيات جديدة. والمساواة بين الجنسين تُعد من الاعتبارات الهامة وذلك بالنظر إلى أن النساء والفتيات المعوَّقات تعانين من مشكلة عامة وهي عدم المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم. وأخيراً فإن احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة له ارتباط بالحاجة إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وإلى التنسيق بين المستويات التعليمية من أجل تلبية الحاجات الفردية. ومن الممكن أن تعالجَ هذه المسائل جميعها من خلال التشريع وسياسات التعليم والتمويل الملائم.

٢٥ - وهناك الكثير من العقبات التي تعترض تنفيذ التعليم الشامل. والتحديات على المستوى الاجتماعي تشمل التوجهات السلبية، وعدم الاهتمام بمصالح النساء والفتيات، وعدم الإقرار بالتنوع بين الأشخاص ذوي الإعاقة بما يشمل أنواع الإعاقة والعنصر والأصل العرقي وغير ذلك. والعقبات على مستوى السياسة التعليمية تشمل عدم كفاية الميزانيات لتنفيذ السياسة الموضوعة ومحدودية التركيز على المناطق الريفية وعلى المناطق المهمشة. وعلى مستوى المدارس والمراكز التعليمية يوجد نقص في المعرفة فيما بين المعلمين بالنسبة لحالات الإعاقة، ونقص في أماكن الإيواء المناسبة، كما أن الموارد محدودة. ومن الممكن أن تدعم منظومة الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها الدول الأطراف لتنفيذ المادة ٢٤ من الاتفاقية وذلك عن طريق إدراج التعليم الشامل في استراتيجيات التعاون الدولي، وإيجاد تمويل محدَّد لنقل مراكز التعليم الخاص إلى نموذج التعليم الشامل، وخاصة من خلال أخذ المستويات المختلفة والأكبر للتمييز الذي تتعرض له النساء والفتيات المعوَّقات في الاعتبار، وخاصة عندما تركز المنظمة على سياسات للقضاء على التمييز ضد المرأة.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١١/٣٥.

(أ) اجتماع المائدة المستديرة ١: الإدماج والحياة في المجتمع المحلي

٢٦ - تولى الرئاسة السيد كوسا (هنغاريا)، نائب الرئيس.

٢٧ - **الرئيس:** تقدم للحديث من خلال مترجم شفوي وتحدث كممثل لهنغاريا، وقال إنه مصاب بالصمم وعضو في البرلمان الأوروبي. وذكر أن ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي قد أُدرج في قانون الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ويحدِّد السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ومن هذه الناحية ينبغي زيادة التأكيد، في سياق الحقوق القانونية والإنسانية، على قدرة أولئك الأشخاص بالنسبة للإسهام في المجتمع ولكرامتهم الإنسانية.

٢٨ - وفي هنغاريا، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به من أجل تنفيذ المادة ١٩ من الاتفاقية. وبدلاً من تفكيك مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة فإن تلك المؤسسات قد جرى تجديدها فحسب مع أنه قد جرى إنفاق بعض الأموال الخاصة بمنشآت الاتحاد الأوروبي على عدم إلحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسات. والحكومة الجديدة، بقيادة رئيس الوزراء نفسه الذي سبق الإقرار بالأعمال التي قام بها كرئيس للوزراء منذ ١٠ سنوات في مجال الإعاقة، ملتزمة بمواصلة عملية توفير الرعاية خارج المؤسسات وفقاً لولايات المفوضية الأوروبية.

٢٩ - وتعتبر الاتفاقية علامة بارزة في القانون الدولي؛ وهي في الواقع أول اتفاقية ديمقراطية بالكامل لحقوق الإنسان في القرن الجديد. وعلى الرغم من أن الاتفاقية قد اعتمدها المجلس الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ فإن جميع الأطراف الفاعلة فيها، بما في ذلك المجتمع المدني، يجب أن تفعل المزيد على مستوى الاتحاد الأوروبي ومستوى الدول الأعضاء فيه لتقديم نموذج جديد للتعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات. ويجري العمل من جانب منظمات هنغارية للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال المجالس الوطنية المعنية بالإعاقة، وكذلك من جانب أشخاص معاقين أعضاء في البرلمان الأوروبي والبرلمان الهنغاري، لإصلاح التشريع الهنغاري. وفي ضوء التفاوتات الموجودة بين ميثاق الحقوق الأساسية والاتفاقية سوف يتعيَّن أن يقدِّم الاتحاد الأوروبي أفكاراً جديدة كي يكون المجتمع متسماً بالاستدامة والانفتاح؛ وبصفة خاصة فإن التحدي الوشيك الذي سيواجه مجتمع كبار السن سوف يكون منطوياً على مشكلات وفرص بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٠ - **السيد الطراونة** (نائب رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قال إن تنفيذ الاتفاقية يتطلب أن تقوم كل جهة صاحبة مصلحة بتنفيذ جميع مواد الاتفاقية. وأضاف قائلاً إن الحق في الحياة والمشاركة في المجتمع والحق في أن يختار كل شخص الكيفية التي يريد أن يعيش بها ويكون جزءاً من هذا المجتمع تجسدهما المادة ١٩ من الاتفاقية، غير أنه في كثير من الأحيان يُحرم منهما أشخاص ذوو إعاقة تقدَّم لهم الرعاية داخل مؤسسات رغماً عنهم.

٣١ - وواصل حديثه قائلاً إنه في عام ١٩٩٩ أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية حكماً مفاده أن التجميع في مؤسسات دون مبرر يشكل تمييزاً لأنه يديم الوصم ويحجب الأنشطة اليومية. ومع أنه من المفترض أن توفير الرعاية داخل المؤسسات يقدِّم للمقيمين فيها أفضل خدمة ممكنة فإنه قد تبيَّن للمحكمة أن أولئك الأشخاص يعيشون مثلما تعيش الحيوانات في حدائق الحيوان.

٣٢ - واستطرد قائلاً إن الحكومات ملزمة وفقاً للاتفاقية بأن تضمن ليس فقط أن يكون من حق الأشخاص ذوي الإعاقة أن يختاروا بل أيضاً أن توفَّر لهم ظروف مواتية كي يمارسوا هذا الحق؛ وعندئذ فقط سوف يتمتعون بالحق في تقرير المصير وفي الحياة في المجتمع. وهذا الالتزام يتطلب تشريعاً يضمن الحق في الاختيار، وكذلك خدمات اجتماعية تكون متاحة ويمكن الحصول عليها وتستند إلى المجتمع المحلي وتتلاءم مع حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التأكيد على عدم التمييز وعلى توفير أماكن إيواء مناسبة. واختتم

حديثه قائلاً إنه يجب على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تبين أن هذه الظروف موجودة.

٣٣ - **السيد إيديلمان** (إدارة التنمية البشرية ودراسات الأسرة، جامعة ديلاوير): استعان في إلقائه لبيانه بعرض لشرائح حاسوبية وقال إنه على الرغم من صيغة ديباجة المادة ١٩ من الاتفاقية فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تمييزاً يتمثل في أنهم يقيمون في أماكن إيواء مؤسسية ويُحرمون من حرية الاختيار. وأضاف قائلاً إن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم الحق في أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم وأن يكونوا مستقلين ولكنهم يُحرمون من ذلك في المؤسسات التي يقيمون فيها لفترات طويلة. والأشخاص ذوو الإعاقة لهم الحق في أن يعيشوا في مجتمع محلي؛ كما أن عدم وجود خيارات أمامهم يمثل شكلاً من أشكال التمييز. غير أن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم قدرة متناقصة على الاختيار أو خبرة محدودة بالنسبة لذلك، بل إن الأشخاص الذين يعيشون في مجتمع محلي قد يكونون معزولين عنه.

٣٤ - وواصل حديثه قائلاً إن المؤسسات، بحكم تعريفها، تحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى مجتمع أكبر. وهذه المؤسسات هي أماكن يتم فيها عزل أشخاص والفصل بينهم وإرغامهم على أن يتجمعوا معاً دون أن يسيطروا على حياتهم أو قراراتهم. وذكر أن الإقامة في مؤسسات لفترات طويلة ترجع في كثير من الأحيان إلى عدم وجود موارد؛ وهي ممارسة ليست ضرورية أو ناجحة. وهذا النموذج الذي عفا عليه الزمن يمنع الناس من ممارسة حياة ذات مغزى استناداً إلى العلاقات والخبرات والتفاعل الإنساني غير المحدَّد مسبقاً. ويجب عند إلغاء الإقامة في المؤسسات وتقديم الرعاية المعتمدة على المجتمع المحلي أن تحترم الطريقة التي يريد الأشخاص أن يعيشوا بها وأن يتم توفير ما يحتاجون إليه. ويجب أن يستوعب الدعم المقدَّم احتياجات المستخدمين بغض النظر عن مكان وجودهم الفعلي وذلك من خلال تخطيط يركز على الأشخاص.

٣٥ - وقال إن إلغاء الإقامة في المؤسسات يتعلق بمساعدة الأشخاص على أن يتركوا مؤسسات الإقامة الطويلة وبتزويد الأسر بالدعم الملائم مع العمل في الوقت نفسه على بناء قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على أن يعيشوا في المجتمع المحلي وإنهاء دخول المؤسسات. ويجب على الدول الأعضاء أن تتخذ خطوات لتحقيق هذا الهدف وذلك باتخاذ تدابير منها توعية واضعي السياسة والقيام، في بعض الحالات، بنقل نموذج خدمات المجتمع المحلي. وفي ظل الضغوط الاقتصادية العالمية الحالية يتعذر على غالبية البلدان أن تنفذ في وقت واحد برامج للرعاية ذات مستويات مختلفة؛ فالكثير منها يقوم بإعادة بناء مؤسسات أو بناء مؤسسات جديدة. والأشخاص البالغون ذوو الإعاقة يعيشون حياة أطول مع أسر أفرادها متقدمون في السن أيضاً. وبالإضافة إلى هذا فإن قوى العمل تتقدَّم في السن ويوجد نقص في مقدمي الرعاية. والأسر بحاجة إلى دعم ملائم من الناحية الثقافية وذلك من أجل منع تقديم الرعاية في مؤسسات. وقد عمدت نيوزيلندا وكندا والمملكة المتحدة إلى ترك غالبية المؤسسات، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدمجت الأطفال ذوي الإعاقة الفكرية في المدارس وهو ما أدَّى إلى الحدّ بدرجة كبيرة من مؤسسات تقديم الرعاية.

٣٦ - واستمر في حديثه قائلاً إنه على الرغم من أن الاتفاقية تشير إلى الاختيار فإنه يجب أن يكون القادة على علم بالتوترات التي يمكن أن تحدث في الأسر التي قد لا تكون راغبة في أن تكون لأفرادها ذوي الإعاقة حرية الاختيار. وبعد أن يقضي الأشخاص ذوو الإعاقة سنوات في المؤسسات لا يكونون قادرين على الاختيار. والإدماج في المجتمع المحلي يتطلب تغييرات في الممارسات والنُظم التي يعتبرها القادة الحاليون ممارسات ونُظم مبتكرة؛ ومن المهم أن تجرى مناقشات ومداولات، كما يجب أن تكون مزايا الإدماج، وليس تكلفته، هي التي ستدعو إلى الاقتناع به. وأشار إلى أن دولاً عديدة تخصص لتقديم الخدمات في مؤسسات للأشخاص ذوي الإعاقة موارد أكثر من الموارد التي تخصصها لدعم الأسر وهي بذلك لا تضع الحوافز في أماكنها الصحيحة. وينبغي أن تضمن الدول الأطراف في الاتفاقية أن برامج المعونة الأجنبية لا تؤيد العزل بتمويل إعادة بناء المؤسسات التي تديمه. واختتم حديثه قائلاً إنه من الممكن زيادة تنمية قدرة المجتمع المحلي وزيادة الموارد المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في الأسَر، غير أن هذا يحتاج إلى تخطيط دقيق.

٣٧ - **السيدة هاليلسيفيك** (مؤسسة الإدماج في أوروبا): قالت إنه بعد أن قضت فترة طفولتها في مؤسسات كرواتية، حيث استكملت تعليمها الابتدائي والثانوي، عاشت مع أسرتها قبل أن تعود إلى المؤسسات بسبب ظروف صعبة. وأضافت قائلة إن من يقدمون الرعاية لها قد أخبروها أنه لا توجد لديها أوجه قلق وأنهم فعلوا كل شيء من أجلها، ولكنها بعد أن علمت بوجود جمعية تشجع الإدماج وتدعم خدمات الإقامة في المساكن في زغرب نظمت اجتماعاً وأدركت على الفور أنها ترغب في أن تعيش في المجتمع المحلي. وذكرت أنها، بعد ثلاث سنوات ونصف وبمساعدة ودعم، تعيش مثل الناس الآخرين وتسهم في المجتمع المحلي الذي تعيش وتعمل فيه.

٣٨ - وقالت إنها، كمدافع عن الأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية، تعمل مع أشخاص آخرين في كرواتيا ومن خلال مؤسسة الإدماج في أوروبا لضمان أن يكون الأشخاص المماثلون لها قادرين على أن يصبحوا أعضاء متساوين في مجتمعاتهم. وعلى الرغم من أن بلداناً عديدة قد صدَّقت على الاتفاقية فإن أحكامها، وخاصة المادة ١٩ لم تنفَّذ بالكامل. وليس صحيحاً أن العاملين في المؤسسات والأوصياء يعرفون ما هو أفضل بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. واختتمت حديثها قائلة إنه وفقاً للاتفاقية يجب أن يكون الناس قادرين على أن يتخذوا القرارات المتعلقة بحياتهم وأن يختاروا المكان الذي يريدون أن يعيشوا فيه، كما أن من حقهم أن يحصلوا على دعم.

٣٩ - استأنفت السيد ماينـدي - سيبيا (جنوب أفريقيا) رئاسة الجلسة.

٤٠ - **السيدة ريفاس** (شيلي): تحدثت نقلاً عن نص مكتوب بطريقة ''بريل'' وقالت إن تصديق شيلي على الاتفاقية يمثل الخطوة الأولى في اتجاه الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في بلدها وتطلَّب وضع سياسات عامة جديدة. وأشارت إلى أنه في شباط/فبراير ٢٠١٠ أرسى القانون رقم ٢٠ ٤٢٢ معايير للمساواة في الفرص ولدمج أولئك الأشخاص اجتماعياً، كما أنشأ مجلساً استشارياً معنياً

بالإعاقة. ويجري تعزيز الشبكات الدولية للتعاون. ووفقاً لاتفاق عُقد مع الاتحاد الأوروبي خُصص تمويل لتطوير معايير الإدماج وللخطة الوطنية للإعاقة (للفترة ٢٠١٠-٢٠١٨) ولإدخال تحسينات على الصكوك الإحصائية الوطنية من أجل إدراج مؤشرات تتعلق بالإعاقة.

٤١ - وقالت إنه وفقاً لتعليمات من الرئيس بينيرا ومن أجل تنفيذ القانون رقم ٢٠ ٤٢٢ تجري صياغة ١٣ لائحة لضمان وضع نهج شامل ومتعدد القطاعات للإعاقة في المؤسسات المعنية. ويجري بذل جهود منسقة لضمان أن تكون عمليات إعادة البناء التي أعقبت الهزة الأرضية وإعصار تسونامي في شباط/فبراير ٢٠١٠ مستندة إلى معايير تصميم عالمية من أجل جعل شيلي بلداً رائداً في إنشاء مدن يمكن الوصول إليها بسهولة مع احترام الحق الأساسي في الحركة غير المقيَّدة والحرة. ومن خلال جهود يجري بذلها في جميع القطاعات سوف تعمل شيلي أيضاً على إتاحة فرص متساوية وتحقيق الإدماج الاجتماعي الكامل.

٤٢ - وذكرت أن تعليق نائب رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الطرائق التي يمكن بها تشكيل شبكات للتعاون في مجال التعليم الخاص سيكون موضعاً لتقديرها؛ وأن هذه المهمة يعقِّدها اتباع نُهج ثقافية إزاء الحاجة إلى هذا التعليم في شيلي.

٤٣ - **السيدة أرابيان** (المكسيك): قالت إن التعليم الشامل، وتحديداً في المكسيك، سوف يتطلب تحويل نظام كامل لما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ مدرسة عامة، وكذلك لمدارس خاصة. وكي تتحقق التغييرات المطلوبة في أي بلد لجعل التعليم الشامل حقيقة واقعة هناك حاجة إلى تعاون وتمويل لتحقيق التغييرات بغض النظر عن الظروف الاقتصادية للبلد. وفي حالة المكسيك، وخاصة في المناطق الريفية، سوف يكون هذا شاملاً لاستثمارات في الطرق وفي البنى التحتية الأخرى بحيث يصبح من الممكن نقل الطلاب ذوي الإعاقة إلى المدارس. ويجب أن تعمل الدول الأطراف معاً من أجل إنشاء صندوق لدعم التعليم الشامل.

٤٤ - **السيد باستوس** (البرازيل): قال إن التنفيذ الفعال للاتفاقية يمثل التحدي الرئيسي الذي ستواجهه الدول الأطراف. وكي يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من التمتع على نحو كامل بحقوقهم الإنسانية هناك حاجة إلى التغلب على العراقيل القانونية الموجودة في التشريع الوطني بحيث يكون من الممكن لأولئك الأشخاص أن يطلعوا على الكتب بصيغ سهلة. وحتى في البلدان المتقدمة النمو تبلغ نسبة الأعمال المنشورة المتاحة بطريقة ''بريل'' أو ككتب مسموعة أقل من ٥ في المائة. وأشار إلى أن إكوادور وباراغواي والبرازيل والمكسيك منخرطة في مفاوضات في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، كما أنها ترعى مشروع معاهدة تتعلق بتحسين إمكانية الوصول إلى المكفوفين والمصابين بإعاقة بصرية والأشخاص الآخرين العاجزين عن القراءة. وحثّ الدول الأطراف في الاتفاقية والمجتمع الدولي على دعم الهدف المتمثل في الاتفاق في وقت مبكر على مشروع المعاهدة.

٤٥ - **السيدة أوليفوتو** (كندا): قالت إن كندا كانت من بين الدول الأولى التي وقَّعت على الاتفاقية؛ كما أن التصديق عليها في آذار/مارس ٢٠١٠ قد أظهر التزام حكومتها

بالمضي قُدماً في إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة بشكل كامل من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

٤٦ - واستطردت قائلة إنه لدى حكومتها، إضافة إلى التشريع القوي الذي أصدرته بشأن حقوق الإنسان، عدد من البرامج والمبادرات التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة بشكل كامل في المجتمع وذلك بتقديم التمويل لتوفير دور إقامة ووسائل نقل يمكن الدخول إليها بسهولة، وائتمانات لمقدمي الرعاية وإعفاءات ضريبية أخرى، ووضع خطط ادخارية لأولئك الأشخاص وأسرهم.

٤٧ - وواصلت حديثها قائلة إن التركيز الجغرافي لخدمات الدعم يعني أنه يجب في كثير من الأحيان أن يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة في ظروف انعزالية في مؤسسات؛ وسوف ترحِّب كندا بتقديم آراء عن كيفية ضمان الحصول على ما يلزم من خدمات ودعم للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية. وأضافت قائلة إن الرخاء الذي تتمتع به كندا يعتمد على مهارات مواطنيها وعلى تدريبهم. وأشارت إلى أن حكومتها قد نفذت، وفقاً لتشريعها، برامج للدعم المالي من أجل مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على مواصلة الدراسة بعد إتمام مرحلة التعليم الثانوي وذلك عن طريق تسديد قروض الطلاب أو تقديم ضمانات لها. وقد ساعدت الحكومة الناس أيضاً في الحصول على وظائف، والبقاء فيها، أو في أن يعملوا بشكل مستقل. وفي ختام حديثها أعربت عن رغبة وفدها في تبادل الخبرات والدروس المستفادة بالنسبة للإدماج والحق في التعليم واستنباط وسائل وطرائق جديدة للاتصال.

٤٨ - **السيد زيليولي** (إيطاليا): شدَّد على أهمية إشراك السلطات والجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ المادة ١٩ من الاتفاقية. وقال إن الحكومة الإيطالية قد قامت، بمساعدة من حكومة بارما المحلية ومنظمات غير حكومية، بوضع صياغة لكتاب أبيض بشأن إمكانية التنقل في المناطق الحضرية والدخول إليها، وهو كتاب قدَّم للسلطات المحلية مبادئ توجيهية للمشاريع من أجل تحسين إمكانية الاستفادة منها. وذكر أن الغرض من ذلك هو تغيير مفاهيم السلطات المحلية بحيث تنظر إلى إمكانية الدخول كخيار طبيعي وليس كترتيب يفرضه واضعو السياسة في البلد.

٤٩ - وقال إنه بعد التصديق على الاتفاقية في عام ٢٠٠٩ وضعت إيطاليا مبادئ توجيهية لتعميم مسألة الإعاقة في المساعدة الإنمائية التي تقدمها. وسوف تكون جميع المبادرات المقبلة مستندة إلى نهج شمولي.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن مؤسسة إيطالية خاصة، هي ''مؤسسة روسيللي'' (Fundazione Rosselli)، قد اضطلعت بمشروع لإنشاء مركز تميُّز للتكنولوجيا والابتكار للأشخاص ذوي الإعاقة في ولاية سان باولو، البرازيل. وأشار إلى أن أولئك الأشخاص لهم إمكانات ومعارف خاصة وذلك نتيجة لاضطرارهم إلى التعويض عن الحواس المفقودة أو محدودية حركتهم أو لأوجه إعاقة أخرى. واختتم حديثه قائلاً إن المركز سوف يحدِّد حلولاً تكنولوجية وتنظيمية لرفع مستوى الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة إلى أقصى حد ممكن، كما أنه سوف يستخدم القدرات الخاصة لأولئك

الأشخاص لإتاحة فرص عمل وذلك بالتعاون مع مؤسسات خاصة.

٥١ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إن المؤتمر سوف يؤثر على حياة ما يزيد عن ٦٥٠ مليون شخص، وهم مجموعة جرى تهميشها والتمييز ضدها. وأضاف قائلاً إن جامايكا تؤمن بقوة، باعتبارها أول بلد يوقِّع على الاتفاقية ويصدِّق عليها في وقت واحد، أنه ينبغي أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة زيادة قدراتهم إلى أقصى حد ممكن.

٥٢ - وواصل حديثه قائلاً إن جامايكا تعمل لإعداد تشريع وطني من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنها عدَّلت لوائح صدرت منذ ٥٠ عاماً لا يُسمح بموجبها للأشخاص الصم بالقيادة. وأشار إلى أن جامعة ''ويست إنديز'' قد أنشأت مركزاً للدراسات المتعلقة بالإعاقة، وهو مركز سوف تؤدي أعماله إلى تعزيز نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في جامايكا وفي منطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقاً. ويقوم المركز بوضع مؤشر عالمي للإعاقة من أجل متابعة، وقياس، التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية. واختتم حديثه قائلاً إنه سوف يرحب بالآراء التي ستقدَّم في الاجتماع عن المبادرة وعما إذا كانت تبذَل أية جهود لربط المساعدة الإنمائية الدولية بتعميم الدعم المؤسسي للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٣ - **السيدة سالازار** (كوستاريكا): قالت إن وكالة الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لحكومة كوستاريكا تعمل على تحقيق المواءمة مع الولايات المنبثقة عن الاتفاقية. ويجري تنقيح البرنامج المتعلق بتقديم الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة المعرضين للخطر وتشجيع وضع بدائل للدمج في المجتمع المحلي.

٥٤ - وواصلت حديثها قائلة إن محدودية موارد الحكومة قد منعتها من تقديم جميع الخدمات اللازمة لضمان حياة مستقلة للمعوقين. غير أن أنشطة التوجيه والتدريب وتقديم خدمات المعلومات تحترم مبادئ الاستقلالية الشخصية والحياة المستقلة. وقد نظم المجتمع المدني حركات للحياة المستقلة ومعروض في الوقت الحالي على الهيئة التشريعية مشروع قانون يهدف إلى ضمان تقديم الدعم لضمان الاستقلالية الشخصية. وتقوم الحكومة بتقديم دعم اقتصادي يشمل الحاجات الأساسية والأشخاص ذوي الإعاقة بما يمكِّنهم من تطوير قدراتهم الفردية.

٥٥ - وقالت إن أمثلة الممارسات السليمة في النُهج المستندة إلى المجتمع المحلي في كوستاريكا تشمل اللجان المحلية التي تعمل للجمع بين جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية في المجتمعات المحلية مع مشاركة نشطة من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لبناء مجتمعات شاملة. وبالإضافة إلى هذا فإن قانون البلديات المعدَّل ينص على إنشاء لجان دائمة لتسهيل الحصول على الخدمات من أجل وضع ميزانيات لتحسين إمكانية الوصول إلى المرافق والمعلومات.

٥٦ - واستطردت قائلة إنه وفقاً للسياسة الوطنية المتعلقة بالإعاقة يُعتبر التعليم وسيلة رئيسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تطوير قدراتهم ومهاراتهم. ويجري تدريب المعلمين والموظفين الإداريين في المدارس للتأكد من أنهم سوف يضمنون احترام الحق في التعليم بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد جرى تعديل الدستور لحماية الحق في التعليم

من خلال زيادة التمويل للتعليم الذي تقدمه الدولة، بما يشمل التعليم العالي.

٥٧ - واختتمت حديثها قائلة إن تقديم أفكار تتعلق بحجم الميزانيات المؤسسية وميزانية الدولة بالنسبة لمجالي الإدماج في المجتمع المحلي والتعليم، وكذلك توصيات بشأن توزيع هذه الموارد في البلدان النامية، سيكون موضعاً للترحيب.

٥٨ - **السيد بانتون** (تايلند): تحدث مستعيناً بنص مكتوب بطريقة ''بريل'' وقال إن تايلند هي أحد البلدان الأولى التي وقَّعت على الاتفاقية وعدَّلت تشريعها كي تتمكّن من التصديق عليها. وأضاف قائلاً إنه قد جرى أيضاً تعديل الدستور وإضافة ست مواد تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم في العملية التشريعية.

٥٩ - واستطرد قائلاً إن تشريع حماية الأشخاص ذوي الإعاقة يشمل توفير حياة مستقلة وإتاحة الاندماج في المجتمع المحلي. والأشخاص ذوو الإعاقة يحصلون على بدلات أو معاشات، ومساعدة شخصية، ومساعدة في مواءمة البيئة المنزلية مع احتياجاتهم، والمساعدة عند السفر لضمان الاستقلالية. وسوف تخصم تكاليف المعيشة من الضرائب في المستقبل. والتشريع في مجال التعليم يتجاوز متطلبات الاتفاقية. فبالإضافة إلى التعليم الإلزامي المجاني يحق للأشخاص ذوي الإعاقة أن يحصلوا على التعليم العالي بالمجان.

٦٠ - وقال إنه ينبغي أن تشدِّد تدابير الشمولية على الحاجة إلى التنوع والتسامح. وينبغي أن تكون نُظم التعليم متماشية مع مختلف أنواع الخدمات، بما يشمل الخدمات المتكاملة والخدمات التخصصية، بحيث يكون في مقدور الأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا بشكل كامل في المجتمع وأن يحصلوا على الدعم الذي يحتاجون إليه من أجل اكتساب مهارات الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية.

٦١ - **السيد محمد** (السودان): قال إنه توجد برامج للتوعية في السودان بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة ضحايا الألغام الأرضية والمشاركين في نزع السلاح وفي التسريح ومشاريع إعادة الدمج. وأضاف قائلاً إن الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان يستفيدون أيضاً من برامج اجتماعية وتعليمية واقتصادية يجري تنفيذها بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية. وينبغي أن تؤدي الجهود الحالية في مجالي إعادة التأهيل والصحة إلى تمهيد الطريق نحو تقديم الدعم الاقتصادي في المستقبل.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن حكومة السودان شاركت في الأعمال التحضيرية المؤدية إلى اعتماد الاتفاقية وانضمت إلى ذلك الصك. وقد جرى العمل من أجل جعل التشريع المحلي متماشياً مع الاتفاقية، كما جرى نشر السياسة الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن الحكومة السودانية تعتقد بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يكونوا قادرين على التمتع بحقوقهم وحرياتهم وبأنه يجب احترام كرامتهم الإنسانية. وينبغي إتاحة فرص أمام أولئك الأشخاص للحصول على وظائف وتمكينهم من المشاركة في المجتمع. واختتم حديثه قائلاً إن الحظر الذي يفرضه المجتمع الدولي على السودان يعوق البرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وينبغي رفعه.

٦٣ - **السيد سينترك** (تركيا): قال إنه بالنظر إلى أنه لم يبدأ في تعلم اللغة الإنكليزية إلاّ مؤخراً سيقوم زميله بقراءة بيانه.

٦٤ - **السيد سين** (تركيا): تلا بياناً جرى إعداده من قبل، وقال إن السيد سينترك، وهو فنان ومطرب معروف في تركيا، قد ضرب مؤخراً الرقم القياسي العالمي للسرعة على الأرض بالنسبة للمعاقين بصرياً. وأضاف قائلاً إنه قد فعل ذلك كي يثبت أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن لهم أن يحققوا أي شيء يريدونه.

٦٥ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من التطورات التي حدثت في تركيا وحول العالم واستفاد منها الأشخاص ذوو الإعاقة لا يزال هناك الكثير الذي لا تزال توجد حاجة إلى عمله، وخاصة بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي تشجيع جميع البلدان على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية، كما ينبغي أن تقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام في تنفيذها.

٦٦ - وقال إنه بالنسبة لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة هناك خطط لإنشاء اتحاد عالمي للمنظمات المعنية بالمعاقين في اسطنبول، تركيا، التي تعتبر جسراً جغرافياً وثقافياً وتاريخياً بين الشرق والغرب. وسوف يكون الاتحاد بمثابة منظمة شاملة للمنظمات غير الحكومية، وهو يحظى بدعم قوي من الحكومة التركية والوكالات والمنظمات ذات الصلة. واختتم البيان قائلاً إن الهدف يتمثل في تحقيق إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم خالٍ من العقبات يناسب الجميع.

٦٧ - **السيدة موباتشا** (جنوب أفريقيا): قالت إنه يجري بذل جهود على المستويين السياسي والتشريعي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جنوب أفريقيا. وأضافت قائلة إن برنامج البلد بالنسبة للتحول الاجتماعي يؤكد بصفة خاصة على مبدأي عدم التمييز والمساواة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك كما يتجلى في التشجيع الذي تقدمه الحكومة لإتاحة فرص متساوية وتحقيق التكامل.

٦٨ - وواصلت حديثها قائلة إن الرعاية الصحية هي إحدى مكونات البرامج الوقائية التي تشمل التعليم الصحي والكشف عن الإصابات في وقت مبكر ومبادرات التدخل. وقد اعتمدت جنوب أفريقيا سياسة لتقديم الرعاية الصحية المجانية للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنها عزَّزت إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات الصحية وتتبِع نهجاً يستند إلى الحقوق إزاء معالجة مسألة العجز.

٦٩ - واستطردت قائلة إن الحق في التعليم، الذي يجب أن تجعله الدولة متاحاً بالتدريج وبما يمكِّن الجميع من الحصول عليه، يتجسَّد في دستور جنوب أفريقيا. والغرض من سياسة التعليم الشامل التي يتبعها البلد هو تشجيع التسامح واحترام التعددية وتمتع جميع الناس، وتحديداً ذوي الإعاقة الذين جرى، ولا يزال يجري، تهميشهم واستبعادهم بحقوق الإنسان. ويجري تقديم الدعم في شكل مواد وتدريب لتحقيق أهداف التعليم الشامل.

٧٠ - وقالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية، كما أن غالبية الأشخاص الفقراء ذوي الإعاقة تعيش في مناطق ريفية. ولذلك فإن مسألة تنمية هذه المناطق يجري تناولها كمسألة ذات أولوية. وتجري معالجة الفقر عن طريق إتاحة فرص اقتصادية وزيادة قدرات المجتمعات المحلية والأفراد للاستفادة من تلك الفرص. واختتمت حديثها قائلة إنه في حين تقر الحكومة بأهمية توفير شبكة أمان اجتماعي فإنها

تسعى أيضاً من أجل تمكين الأشخاص وأفراد المجتمعات المحلية من أن يدعموا أنفسهم والآخرين.

٧١ - **السيدة دوكون - لاتشومان** (موريشيوس): قالت إن حكومتها تتبع دائماً نهجاً يستند إلى الحقوق والمساواة إزاء السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بمشاركة من جميع الأطراف صاحبة المصلحة. وأضافت قائلة إن حكومتها قد أنشأت المجلس الوطني لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو يضم ممثلين لمجتمع المعاقين المحلي. وينص قانون صدر بشأن تدريب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة على تنفيذ مشاريع موجَّهة نحو أهداف محدَّدة وتخصيص حصص. وهناك مبادرات أخرى تشمل حملات للتوعية، وشبكة عامة - خاصة لتسهيل التعيين في الوظائف، وحلقات عمل بشأن وسائل دخول المباني العامة والمتطلبات القانونية من هذه الناحية، وتوفير النقل العام المجاني للأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم معاش أساسي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم بدلات لمقدمي الرعاية من أجل تشجيع الإدماج في الأسر.

٧٢ - واختتمت حديثها قائلة إن حكومة موريشيوس تود أن تعرف ما إذا كان سيحق لجميع الموقعين على الاتفاقية أن يستفيدوا من الصندوق المقترح لدعم التحول من تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم العام.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.